مقدمات التحول إلى الديمقراطية

أعلن الرئيس السادات بعد ١٥ مايو تمسكه بالاتحاد الاشتراكى كإطار لتحالف قوى الشعب العاملة ، بل كانت أولى الإنجازات التى جرت فى أعقاب ١٥ مايو إعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكى بالانتخاب من القاعدة إلى القمة ، وإن كانت هذه الإنتخابات قد وقفت عند اللجنة المركزية ولم يتم تشكيل اللجنة التنفيذية العليا فى أية مرحلة من مراحله التالية . وجرت الانتخابات طبقاً للنظام الأساسى الذى كان قد صدر عام ١٩٦٨ ليحل محل أول نظام أساسى صدر فى عام ١٩٦٢ ، ثم كان برنامج العمل الوطنى الذى عرضه الرئيس السادات على المؤتمر القومى كأول وثيقة سياسية تصدر بعد ١٥ مايو وتحاول أن تقدم تصوراً لمعالم الطريق نحو المستقبل ، وأن تضع مهام للاتحاد الاشتراكى ، لم توضع – للأسف – موضع التنفيذ !

وربما كان الإنجاز الحقيقى الذى تم هو نص المادة الخامسة من الدستور التى

obeikandl.com

أفصحت عن طبيعة الاتحاد الإشتراكى كتنظيم سياسى جماهيرى يقوم على أساس مبدأ الديموقراطية فى تنظيماته وتشكيلاته ، وأن يمارس نشاطه بالأسلوب الديموقراطى .

ولم تبدأ أول محاولة جادة لتحديد النتائج المنطقية المترتبة على الفهم الصحيح لطبيعة الاتحاد الاشتراكى إلا فى إجتماعات المؤتمر القومى العام فى ١٦ فبراير عام ١٩٧٢ فقد قدم المهندس سيد مرعى وقد كان أميناً أول للاتحاد الاشتراكى ورقة ورد فيها لأول مرة الأساس الذى انطلقنا منه إلى قبول تعدد الاتجاهات والآراء ، ثم إلى المنابر فالأحزاب السياسية .

قال الأمين الأول : إنه لما كان الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الوحيد فى مصر ، فإنه يصبح مسئولا مسئولية كاملة عن تقديم المنبر الحر لجميع قوى الشعب العاملة بحيث يكون هو الأداء السياسية التى يلجأ إليها المواطنون للتعبير عن آرائهم) ثم أضاف : « إن الاتحاد الاشتراكى يجب أن يحتضن دون عقد أو حساسيات **أفكار القوى المتحالفة** وينظم الحوار فيما بينها ديموقراطيا وصولا للاتفاق على خطوط سياسية موحدة يتم التوصل إليها من خلال المناقشة الحرة التى تتم على أساسين مهمين حددهما بأن هناك مصالح ذات وزن قومى يجب أن تكون محل اتفاق ، ومنها العمل على تحرير الأرض المحتلة واستمرار التطوير على الطريق الاشتراكى وتعزيز دعائم الديموقراطية وسيادة القانون ومحاربة البيروقراطية ومحو الأمية والأساس الثانى أن هناك مصالح خاصة لكل قوى اجتماعية وأنه يجب أن تحدد أولويات لهذه المصالح الخاصة بحيث لاتتعارض مع المصالح القومية الموحدة ولامع هذه المصالح فيما بينها .

وأذكر أننى كتبت مقالا وقتئذ عنوانه « الاتحاد الاشتراكى هل هو حزب للوسط أو تحالف لجميع القوى والاتجاهات الوطنية » (أهرام ٨ / ٤ / ١٩٧٢) ، وعلقت فيه على كلمات الأمين الأول وقلت إنه ليس لى عليها إلا تحفظ واحد بشأن تحديد

المصالح غير المختلف عليها ، فلست واثقاً مما إذا كان استمرار التطور على الطريق الاشتراكى محل اتفاق حول مفهومه ومداه . ذلك أنى كنت أنظر للاتحاد الاشتراكى على أنه تحالف وليس حزباً للوسط ، بمعنى أنه يجب أن يتسع لأفكار اليسار كما يتسع لأفكار اليمين ، وهذا هو ماعناه الأمين الأول وقتها حينما قال إن الاتحاد الاشتراكى عليه أن يحتضن دون عُقَد أو حساسيات أفكار القوى المختلفة .

كذلك فقد تحفظت أيضاً بالنسبة لتحليل البعض لأزمة الاتحاد الاشتراكى التى أصبحت الموضوع الذى يحلو لنا جميعاً التحدث فيه ، فقيل إنها أزمة عدم وضوح رؤية أو غياب الأيديولوجية ، فى حين أن الاتحاد الاشتراكى ليس حزبا فلا يمكن أن تربط أعضاءه أفكار أيديولوجية واحدة كما أنه لا يمكن أن يتبنى أيديولوجية « الوسط » وإلا لفظ أى آراء أخرى وهدم حرية الرأى والممارسة الديموقراطية الصحيحة وفتح بذلك الباب أمام الآراء الأخرى لكى تحاول أن تجد لها متنفسا ، خارج تنظيمات الاتحاد الاشتراكى .

كانت هذه فى نظرى هى البداية التى انتهت إلى تعدد الأحزاب والتى يرجع الفضل الأول فيها إلى الرؤية الصادقة التى قدمها المهندس سيد مرعى لأول مرة على المسرح السياسى . فطالما أن الاتحاد الاشتراكى يستوعب جميع الأفكار دون حساسيات وأنه يتيح المنبر الحر لجميع قوى الشعب العاملة – على اختلاف أفكارها ومصالحها – فإن ذلك كان اعترافا لأول مرة بأن ليس هناك فكر موحد داخل الاتحاد الاشتراكى وأنه يمكن أن **تتعدد الآراء والأفكار داخله** . .

ثم كانت الخطوة الثانية حينما قام مجلس الشعب بهدم العضوية العاملة فى الاتحاد الاشتراكى كشرط للترشيح فى مجلس الشعب وفى غيره من المنظمات الجماهيرية .

وكان قد سبق طرح هذا الرأى داخل اللجنة التى شكلها المهندس سيد مرعى فى ١٩ مارس عام ١٩٧٢ لإعداد مشروع دليل للعمل السياسى ومنهج للتطوير على

هذى النظرة الجديدة للاتحاد الاشتراكى وهو أنه تحالف واسع يحتضن جميع الأفكار دون عقد أو حساسيات ويتيح المنبر الحر لجميع قوى الشعب العاملة وقد أتيح لى أن أكون عضوا فى هذه اللجنة وفى داخلها انتقدت شرط العضوية للترشيح لمجلس الأمة والمنظمات الجماهيرية والذى حول العضوية إلى نوع من الإجبار.

وأذكر أننى كتبت بعدها سلسلة من المقالات حول قضايا الحرية ومنها مقال طالبت فيه بإلغاء العضوية كشرط للترشيح فى المنظمات الجماهيرية «أهرام ١٤/٣/٧٤».

وجاء مجلس الشعب بعدها، ونظر فى اقتراح بمشروع قانون تقدم به الدكتور محمود القاضى فى ٢٩ يونيو عام ١٩٧٤ بإلغاء شرط العضوية العاملة، وفى أثناء مناقشته فى اللجنة التشريعية طرح الرئيس السادات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى فى أغسطس عام ١٩٧٤ وفيها دعوة صريحة إلى إلغاء شرط العضوية للترشيح وذلك حتى تسترد العضوية طبيعتها الاختيارية.

ولنتابع تسلسل الوقائع التشريعية والسياسية لنتبين مدى الإسهام الحقيقى الجاد الذى قام به مجلس الشعب – وقتئذ – فى تطوير العمل السياسى دون عبارات أو شعارات وخطب، بل بالعمل التشريعى الملموس.

نحن نذكر أن قانون مجلس الأمة الذى صدر فى نوفمبر عام ١٩٦٣ أى قبل إعلان دستور مارس عام ١٩٦٤ قد تطلب فيمن يجوز له الترشيح لعضوية مجلس الأمة ألا تكون أملاكه وأمواله قد وضعت عليها الحراسة، وألا يكون ممن حددت ملكيتهم الزراعية وفقاً لأحكام قوانين الإصلاح الزراعى، وألا يكون ممن طبقت بشأنهم القوانين الاشتراكية فيما لا يزيد على مبلغ عشرة آلاف جنيه، وقد جاء مجلس الشعب وألغى هذه الأسباب للحرمان من حق الترشيح بناء على اقتراح بمشروع قانون بتعديل

قانون مجلس الشعب . [1] وكان هذا هو أول إلغاء للعزل السياسى . وكان معناه أن الطريق قد أصبح مفتوحاً أمام الجميع للترشيح لعضوية مجلس الأمة ، ولكن كان لا يزال شرط عضوية الاتحاد الاشتراكى قائماً .

ونظراً لما أثبتته التجربة حتى خلال الانتخابات التى جرت بعد ١٥ مايو عام ١٩٧١ – وحيث كانت آثار النظام الشمولى لا تزال عالقة فى أذهان بعضهم ومختلطة بتفكيرهم – من أن الاتحاد الاشتراكى كان يمكن أن يمنع أى مواطن من ممارسة حقه فى الترشيح إذا لم يمنحه شهادة بإثبات عضويته العاملة فى الوقت المناسب ، فقد قررنا أيضاً فى نفس الاقتراح الذى قدمته جواز الاكتفاء بإثبات صفة العضوية بمقتضى بطاقة العضوية العاملة ، وأضفنا أيضاً أنه لا يجوز إدخال أى تعديل على قيد العضوية العاملة بعد صدور القرار الجمهورى بدعوة الناخبين إلى الانتخاب ، حتى تفوت الفرصة على قيادات الاتحاد الاشتراكى التى قد لا ترضى عن تقدم شخص معين للترشيح ، فتفصله عن عضوية الاتحاد الاشتراكى إذا لم يستجب لتعليماتها .

وقد كانت هذه خطوة هامة ، ولكنها لم تكن كافية ، حتى تقرر إلغاء شرط العضوية العاملة فى الاتحاد الاشتراكى إلغاء كاملاً . ومعنى هذا أنه أصبح ممكناً أن يكون هناك أعضاء فى مجلس الشعب وليسوا أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى ، وقد حدث هذا فعلاً بمجرد إلغاء شرط العضوية ، فقد طلب بعض الأعضاء إعفاءه من عضوية الاتحاد الاشتراكى . وكان مؤدى هذا أنه – منطقيًّا – سيكون هناك رأى داخل الاتحاد الاشتراكى ورأى خارجه .

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، ذلك أننا حينما قمنا بمراجعة اللائحة الداخلية لمجلس الشعب ، وكنت وقتها رئيساً للجنة التشريعية ، فكرنا فيما يمكن عمله – ولو فى إطار النظام القائم – لإبراز الرأى الآخر . وكانت اللائحة الداخلية القديمة التى

(١) وقد صدر بذلك القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ .

قدم الرئيس السادات مشروعها حينما كان رئيساً لمجلس الأمة توجب على اللجان أن تثبت فى تقاريرها مجمل الآراء التى أبديت .

وكان هذا الحكم الذى وجد طريقه إلى اللائحة الداخلية للمجلس يفتح الباب أمام الرأى الآخر . ولكننا أردنا أن يكون إبداء الرأى الآخر منظماً . ولم نقل إنه معارضة برغم ما كان يطالب به بعض الأعضاء ، وأذكر منهم الزميلين الدكتورة ليلى تكلا ومصطفى كامل مراد من تنظيم المعارضة ، لأن المعارضة المنظمة تعنى – دستوريًا – أن تكون هناك أحزاب ولا يمكن أن تكون هناك معارضة دستورية فى ظل نظام شمولى . ولكننا فعلنا ما هو متاح لنا دستوريًا ، فأضفنا إلى اللائحة الداخلية أنه إذا كان هناك رأى مخالف لرأى الأغلبية فى الموضوع المطروح – اختار أصحاب الرأى المخالف إذا كان عددهم لا يقل عن نصف عدد أصحاب الأغلبية مقرراً ليبين رأيهم فيه أمام المجلس . فإذا قل عدد المعارضين عن ذلك أثبتت أسماؤهم فى التقرير إذا طلبوا ذلك ، على أن يكون لاثنين منهم حق الأولوية فى الكلام .

وهذا الاجتهاد لا أعتقد أن له نظيراً فى أى نظام دستورى آخر ، خاصة إذا كان يقوم على تنظيم سياسى واحد ، وقد مارسناه عمليًا فى مرات كثيرة آخرها عند نظر مشروع قانون تنظيم الأحزاب السياسية .

ولو تابعنا التطورات السريعة المتلاحقة التى جرت بعد ذلك لتبين لنا أن قبول تعدد الأحزاب كان قد أصبح أمراً محتماً .

فبرغم أن ورقة أكتوبر التى وافق عليها الشعب فى استفتاء عام فى ١٥ مايو عام ١٩٧٤ قد استبعدت فكرة تعدد الأحزاب وجاء بها صراحة « أننا نرفض الدعوة إلى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الأحزاب » فإن ورقة أكتوبر نفسها كانت تحمل العناصر التى تقود حتماً إلى تعدد الأحزاب .

وليست هذه العناصر هى مجرد قبول تعدد الآراء داخل الاتحاد الاشتراكى ، فإن

هذا كان يمكن أن يكون تعديلاً على نظام التنظيم السياسى الواحد لا إلغاء له . . وهو تعديل يتفق مع طبيعته كتحالف واسع وليس حزباً ، ولكن أهم هذه العناصر فى نظرى هو ما أشارت إليه ورقة أكتوبر من أن الثورة قد وصلت إلى مرحلة النظام والاستقرار ، أو الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية ، فإن مقتضى هذا استبعاد نظرية الثورة المستمرة ، وبالتالى إسقاط الحجة التى كانت تؤيد قيام تنظيم سياسى واحد لضمان استمرار الثورة .

كذلك فإن ورقة أكتوبر قد طرحت السياسة الجديدة المعروفة بسياسة الانفتاح ، وهو انفتاح فكرى وسياسى واقتصادى . وأشارت إلى ظروف العالم المتغيرة وإلى « وجوب المواءمة بين حركة العمل الوطنى وهذه الظروف الجديدة التى نعيشها ويعيشها العالم من حولنا » . ولعلنا نذكر ذلك الحوار الطويل الذى جرى فى صيف عام ١٩٧٣ وقبل حرب أكتوبر بين قوى الشعب العاملة حول المتغيرات الدولية وأثرها على مسار العمل الوطنى . هناك إذن متغيرات فى المنطقة من حولنا تتمثل فى فوائض الأموال العربية وحاجتها إلى الاستثمار ، وهناك متغيرات عالمية تتمثل فى الوفاق الذى جرى بين القوتين العظميين وهناك آثار حرب أكتوبر .

وقد اتخذت فى السنوات الأخيرة بعد حرب أكتوبر إجراءات اقتصادية هامة استجابة لهذه المتغيرات ، فصدر قانون استثمار المال العربى والأجنبى ، وأبيح الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية للقطاع الخاص ، وتقررت إعفاءات ضريبية للقطاع الخاص لتشجيعه على الاستثمار ، أى أننا عدنا فى الواقع إلى كثير من الممارسات التى رفضناها منذ عام ١٩٦١ ومؤدى هذا أن يحدث نمو رأسمالى فى بعض القطاعات ، وأن تنشأ مصالح جديدة تحتاج إلى من يعبر عنها . ومع هذا النمو الرأسمالى لا يمكن أن يظل الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الوحيد ، وأن يستمر واجهة تتخفى خلفه مصالح اقتصادية تتعارض بطبيعتها مع مصالح قوى

التحالف . فنظرية التحالف كان لها منطق يحكمها هو أنه تحالف بين قوى الشعب العاملة . . تحالف يستبعد من نطاقه الفئات التى لا تنتمى إلى هذه القوى ، إلا إذا اندمجت فى هذا المجتمع الجديد ، حينما تضيق المتناقضات بين مصالحها ومصالح القوى الأخرى . فنظرية التحالف كانت مرتبطة بالتطور الاشتراكى ، أى التطور الذى يرمى إلى تذويب الفوارق بين الطبقات ، ونظرية التحالف تقوم على منطق أن قيادة هذا التحالف للعمال والفلاحين عن طريق ضمان نسبة خمسين فى المائة لهم من المقاعد السياسية والشعبية .

فإذا وضعنا هذه الاعتبارات جنباً إلى جنب : اعتبارات خاصة بسلبيات التجربة سواء لعدم فهم طبيعتها ، أولأنها كانت جزءاً من نظام شمولى متكامل ضاعت فيه الحريات ، واعتبارات خاصة بالمتغيرات التى طرأت على العلاقات الاجتماعية والسياسية ، والتى تمثلت فى سلسلة من الإجراءات التى فتحت الطريق أمام قبول تعدد الآراء بإلغاء العزل السياسى ثم بإلغاء شرط عضوية الاتحاد الاشتراكى ، ثم المتغيرات التى أملتها سياسة الانفتاح الاقتصادى – لكان من المحتم أن تنتهى فعلاً إلى نظام التعدد .

وقد كانت ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى التى طرحها الرئيس السادات فى شهر أغسطس عام ١٩٧٤ مناسبة لا لمناقشة التطوير بل لطرح فكرة الأحزاب ذاتها . وقد دافعت الورقة عن بقاء الاتحاد الاشتراكى وعددت إيجابياته بقولها إن « مجرد وجود الاتحاد الاشتراكى العربى كان تعبيراً عن تمسكنا بوحدة قوى الشعب العامل ، وحرصنا على تطوير مجتمعنا سلميًّا وفى إطار الوحدة الوطنية ، ومهما يكن من مستوى عمل الاتحاد الاشتراكى فإنه قد طرح على الجماهير قضية التحول الاشتراكى وقضية طريقنا الخاص إليه ، كما أن عدداً لا يستهان به من المواطنين قد تدرب داخله على طرح القضايا العامة ومناقشتها . وأخيراً فقد أسهم الاتحاد الاشتراكى فى شرح

الخطوط الأساسية الوطنية ، وفى إيصال عدد من تطلعات الجماهير إلى القيادة السياسية ، كما ساهم بنجاح فى الحشد والإعداد للمعركة وفى أثناء القتال . » .

وقد كانت هذه المحاولة للإبقاء على الاتحاد الاشتراكى مع تطويره هى آخر المحاولات التى كان يمكن قبولها ، فقد سئمت الجماهير شعارات التغيير لكثرة ما عرض عليها منها . وقد برزت فى ورقة التطوير فكرة المنابر المتعددة داخل الاتحاد الاشتراكى كآخر خيط للنجاة بهذا التنظيم الوحيد .

وخلال شهور صيف عام ١٩٧٤ جرت مناقشات واسعة امتدت كما قلنا إلى ما بعد التطوير ، وعقدت فى مجلس الشعب جلسات استماع أدارها الزميل محمود أبو وافية وبرزت فيها اتجاهات تدعو إلى الأخذ بنظام الأحزاب فى حين انبرى عدد كبير من قيادات العمال والفلاحين رافضين هذا الاتجاه ، بل لقد وصل النقاش إلى حد اقتراح تكوين حزبين أو أكثر ، وكأن نظام الحزبين أمر نملك فيه اختياراً وليس نتيجة تطورات تاريخية فى البلاد التى عرفته . .

وفى هذه الأثناء كان الرئيس السادات متحفظاً ، ولكنه لا يريد أن يسد الطريق أمام التحول إلى التعدد الديموقراطى . ففى حديث نشرته جريدة الأسبوع العربى فى ٩ أكتوبر عام ١٩٧٤ قال الرئيس : « قد تأتى مرحلة مقبلة يكون فيها تعدد الأحزاب أمراً مطلوباً ، ولكنى لازلت أؤمن أن أمام التحالف مسئوليات ومرحلة أخرى عليه أن ينجزها . . لكن أنا لست ضد تعدد الأحزاب فى مرحلة مقبلة » .

ومضت فكرة المنابر فى طريقها وانعقد المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى بعد إعادة انتخابه طبقاً للنظام الأساسى الجديد الذى اقترحته ورقة التطوير ، وانتهى المؤتمر القومى العام فى يوليو عام ١٩٧٥ إلى إقرار فكرة المنابر على أساس أن تقرير لجنة تجميع اتجاهات الحوار حول تطوير الاتحاد الاشتراكى أثبتت أن أغلبية الجماهير قد استبعدت فكرة الأحزاب ، كما استبعدت فكرة الحزب الواحد إلا أنها أجمعت

على ضرورة تمكين الاتجاهات المختلفة من التعبير عن رأيها ، ثم أقر المؤتمر ضوابط للممارسة من خلال المنابر ، وهى أنها منابر داخل التحالف لا خارجه ، وأنها ليست منابر فكرية خالصة لأن هناك درجة من الالتزام يجب أن تلتقى حولها كافة المنابر ، وهى الالتزام بمواثيق الثورة الأساسية ، فهى إذن منابر ستقوم على أساس اختلاف الرأى فى التطبيق والوسائل لا فى الأهداف والفلسفة ، أى أنها منابر لبرامج سياسية ، وهذا التحديد على درجة كبيرة من الأهمية لأننا سوف نتبين فيما بعد أن الأحزاب التى سمح بإقامتها تتجمع حول حد متفق عليه من الالتزام بالوحدة الوطنية والتحالف وحماية المكاسب الاشتراكية والسلام الاجتماعى .

وربما كان من أهم قرارات المؤتمر أن هذه المنابر لا تنشأ بقرار إدارى ولا تفتعل افتعالاً ، ولكنها يجب أن تكون ثمرة للممارسة والمواقف السياسية حول القضايا المطروحة ، وأن المؤتمر لا يرى تقييد حركتها الطبيعية بأن تكون منابر متحركة أو ثابتة ، بل إن الممارسة وحدها هى التى ستحدد مسارها . وطالب المؤتمر بتوفير الظروف الموضوعية التى تكفل إمكان تعدد الاتجاهات وتطورها إلى إمكان الوصول إلى المنابر الثابتة .

وقد دافع الرئيس السادات نفسه عن هذا الاتجاه فى حديث له نشرته جريدة الجمهورية فى ٢٥ أكتوبر عام ١٩٧٥ حيث قال : «فى البداية حيث آراء الناس لا تزال غير محددة حول المسائل المطروحة ، فإن ترك المنابر متحركة هو وسيلة تحديدها والتعرف عليها والالتفاف حولها» ولكن الرئيس لم يستبعد احتمال تطويرها إلى أحزاب سياسية حيث قال : «إن تكونتْ المنابر بالصورة الطبيعية وبالصيغة التلقائية وبمنطق التطور السياسى المدروس وباقتناع كامل من جماهيرها فما الضير فى أن تتشكل فى شكل سياسى ما ، أو فى صورة أحزاب صريحة وواضحة ، إننى أؤمن بالتطور وبأن تقييد الفكر خيانة للتقدم ، وبأن الناس والناس وحدهم هم أصحاب

الحق فى اتخاذ القرار طالما يلتزمون فى اتخاذه بالحوار الديموقراطى السليم» .

وقد كان من المفروض أن يبادر الاتحاد الاشتراكى ويلتقط الخيط بسرعة ويعمل على توفير الظروف الموضوعية التى تسمح بتنظيم تعدد الاتجاهات وبلورتها . وكان يمكن أن يتم ذلك عند مناقشة خطة التنمية أو عند مناقشة برنامج الحكومة ، وحينما تباطأت حركة الاتحاد الاشتراكى فى استيعاب التغيير الجديد ، كانت خطوات مجلس الشعب أكثر سرعة فى وقعها . فقد تبلورت الاتجاهات فعلاً حول التشريعات الاقتصادية الجديدة التى وضعت سياسة الانفتاح الاقتصادى موضع التطبيق بين اتجاه يرفضها واتجاه يتعجل الانطلاق فيها واتجاه يقبلها مع وضع الضوابط السليمة لضمان أن تكون فى خدمة الاقتصاد القومى .

وقد وجدت بعض قيادات الاتحاد الاشتراكى ألا شىء يمنعها من أن تعلن عن برامج لمنابر خاصة بها ، وأخذ الزميل محمود أبووافية زمام المبادرة فى ذلك . . وتتابع الإعلان عن إنشاء المنابر ووقفت أمانة الاتحاد الاشتراكى رافضة لهذا الاتجاه وكتب الدكتور رفعت المحجوب مقاله المشهور (أهرام ٣١ أكتوبر عام ١٩٧٥) «كى لا تتساقط علينا المنابر ثم كى لا تسقط تجربة المنابر» . وقد كان على حق فى ذلك . . فقد سقطت فكرة المنابر فعلاً وأصبحت موضع تندر بعد أن وصل عدد المنابر التى أعلن عنها إلى أكثر من واحد وثلاثين منبراً . . وبعض هذه المنابر كان يعوزه المقومات الأساسية لأى برنامج سياسى ، وكان مجرد سرد لشعارات عامة . وكان لا يمثل وزناً حقيقياً ، ولكن إغراء الدعاية كان شديداً مما شجع على كثرة هذا التعدد فى الإعلان عن المنابر .

وحتى ذلك الحين لم يكن أحد قد كلف خاطره أن يدرس النتائج التى تفرضها التغيرات الجديدة . ماذا إذا تجمعت آراء حول برنامج معين داخل التنظيم السياسى ؟ ما أثر ذلك على علاقة المجلس بالحكومة ؟ وكيف تجرى الممارسة بعد أن ألغينا شرط

عضوية الاتحاد الاشتراكى فلم يعد للتنظيم السياسى دور فى توجيه الرأى داخل المجلس ، بل إن إبداء الرأى والحوار قد صاحبته بعثرة فى الآراء وتفرقها. وقد سنحت الفرصة للتنبيه إلى الحاجة إلى صيغة جديدة فى العلاقة بين مجلس الشعب والحكومة ، حينما قمت برئاسة لجنة الرد على بيان حكومة السيد ممدوح سالم الذى قدمته فى ٢٩ أكتوبر عام ١٩٧٥ ، فقد تضمن الرد إشارة صريحة إلى أن الممارسة أصبحت تجرى بناء على اجتهادات فردية من الأعضاء بعد أن ظللنا سنوات نفهم التعاون بين الحكومة والمجلس على أساس أن مصدرهما واحد وأن نشاطها يدور فى تنظيم سياسى يجمعها معاً . وقلنا إن تنوع الاتجاهات بعد إلغاء شرط العضوية يفرض أسلوباً جديداً فى علاقة المجلس بالحكومة تحظى معه الحكومة بتأييد الأغلبية التى تتفق معها فى برنامجها ، كما يسمح فى نفس الوقت ببروز الآراء المخالفة بطريقة منظمة وغير عفوية أو فردية . وبمعنى آخر كان مؤدى هذا الكلام دعوة صريحة إلى إقامة المنابر الثابتة داخل مجلس الشعب ، وأن يصبح بقاء الحكومة مستنداً إلى تأييد الأغلبية التى تتفق معها فى برنامجها .

وقد مهدت هذه الوثيقة الهامة إلى خطوة أكثر إيجابية حينما دعا الرئيس السادات إلى تشكيل اللجنة التى عرفت بلجنة مستقبل العمل السياسى والتى تشكلت من بين أعضاء مجلس الشعب وأعضاء اللجنة المركزية وبعض الهيئات النقابية والشخصيات العامة وجرت مناقشاتها فى حرية تامة خلال شهرى فبراير ومارس عام ١٩٧٦ .

وقد تبلورت الآراء التى أبديت فى اتجاهات أربعة أساسية :

– اتجاه يرى الإبقاء على الاتحاد الاشتراكى كما هو ، وكان أغلب أعضاء هذا الاتجاه من العمال والفلاحين ومن قيادات الاتحاد الاشتراكى القائمة .

– واتجاه يرى الإبقاء على الاتحاد الاشتراكى مع إقامة منابر متحركة ، ومعظم أصحاب هذا الاتجاه كانوا يرون أن يكون ذلك خطوة نحو المنابر الثابتة أو الأحزاب .

– ثم اتجاه ثالث يرى البدء فى إنشاء أحزاب سياسية . وكان عددهم (١١) من بينهم تسعة من الفئات واثنين من أصحاب المنابر (منبر الأحرار الديموقراطى ومنبر الوعى القومى وصاحبه عامل وهو الوحيد) .

– أما الاتجاه الغالب الذى أيد قيام المنابر الثابتة فقد بلغ عدد أصحابه (٤٣) عضواً بينهم (١٢) من العمال والفلاحين و (٢١) من الفئات وعشرة من أصحاب المنابر من بينهم الزميل محمود أبو وافية عن المنبر الديموقراطى الاشتراكى . والسيد مصطفى كامل مراد عن منبر الأحرار الاشتراكيين . والسيد خالد محيى الدين عن المنبر الوطنى التقدمى وبين هؤلاء كان (١٨) عضواً يرون قيام الأحزاب فى المستقبل بعد فترة تمارس فيها المنابر مسئولياتها . وقد كان أصحاب المنابر الثلاثة من بين أصحاب هذا الرأى كما كان من بينهم أساتذة الجامعات من أهل الرأى والخبرة وكان هذا هو رأيى أيضاً الذى لخصته فى ختام حديثى أمام اللجنة بجلسة ٩ فبراير عام ١٩٧٦ بقولى «إن علينا أن نعد العدة لكى يكون الانتقال من الشمول إلى التعدد انتقالاً سليماً هادئاً محاطاً بالضمانات . . ومع ذلك فأنا أكرر أننا سنصل إلى الأحزاب وأن الأحزاب هى الصيغة الصحيحة فى النهاية للعمل السياسى . فكل نظرية سياسية مرتبطة بواقع معين هو الذى يفرضها» .

وشكلت لجنة برئاسة الدكتور مصطفى خليل لصياغة اقتراحات الاتجاه الغالب وهو اتجاه « المنابر الثابتة » التى يمكن أن تتطور مستقبلا إلى أحزاب . وقدت بوصفى مقرراً لهذا التجاه بعرض تقريره على اللجنة العامة فى اجتماعها الختامى . ضمنته خلاصة الضوابط التى ارتأيناها لإقامة المنابر الثابتة وفتح السبيل أمامها للتطور إلى أحزاب سياسية فى المستقبل.

وقد جرى استخلاص هذه الضوابط من واقع التجربة القصيرة التى بدأتها المنابر التى نشأت بناء على مبادرات فرديه . فقد تبين مثلا أنه بعد استبعاد البرامج التى

تفتقر إلى المقومات الأساسية لبرنامج سياسى ، والتى لا تعدو أن تكون عبارات إنشائية ، فإن جميع البرامج يمكن ردها إلى اتجاهات ثلاثة رئيسية عبر عنها التقرير الذى عرضناه وقتئذ ، باتجاه غالب أو عام واتجاهين على جانبى الاتجاه الغالب . وجاء فى التقرير أنه بصرف النظر عن الينابيع الفكرية لهذه الاتجاهات فإن نقط الالتقاء فيها أكثر من نقط الخلاف. وأن هذه الاتجاهات الثلاثة تعبر عن واقع كشفت عنه الممارسة منذ أن تبنى الاتحاد الاشتراكى ورقة تطويره ، فقد وضحت هذه الاتجاهات عند مناقشة الخطة السنوية وإطار الخطة الخمسية فى مجلس الشعب ، وقد بدا ذلك عند مناقشة قضايا محددة مثل قبول الاستثمارات الأجنبية فى البنوك ، فقد طالب اتجاه بإطلاقها للقطاع الأجنبى ، فى حين طالب اتجاه آخر باستمرار قصرها على القطاع العام الوطنى . ورأى الاتجاه الغالب قبول رأس المال الأجنبى فى البنوك التى تقوم على الاستثمار دون البنوك التجارية التى تتعامل بالعملة المحلية ، وتطلب أن تكون الغالبية فيها لرأس المال الوطنى . ومثال آخر حول تحديد القيمة الإيجارية للأراضى الزراعية ، فهناك اتجاه طالب بإطلاقها فى حين تمسك اتجاه آخر ببقاء القيمة الإيجارية دون تغيير وانتهى الاتجاه الغالب إلى أن يبقى تحديد نسبة القيمة الإيجارية للضريبة على ما هو عليه وهو سبعة أمثال الضريبة على أن يقيد بالضريبة السارية اليوم لا بالضريبة التى حددت فى عام ١٩٥٢ .

ولم نكن حتى ذلك الحين قد استخدمنا تعبيرات اليمين واليسار والوسط ، وإن كان من الواضح أن الاتجاهات الثلاثة كانت تمثل : اتجاهاً غالباً ، واتجاهاً إلى يمين الاتجاه الغالب ، واتجاهاً إلى يسار الاتجاه الغالب . فهى ليست يميناً مطلقاً أو يساراً مطلقاً ، لأن هذه المنابر هى منابر داخل الاتحاد الاشتراكى . ولم يرد استخدام تعبيرات اليمين واليسار والوسط إلا تبسيطاً للأمور ، وذلك فى خطاب الرئيس السادات فى ختام الاجتماع المشترك للجنة المركزية ومجلس الشعب الذى أعلن فيه

عن قيام المنابر الثلاثة التى سميت تنظيمات .

أما الضوابط التى اقترحتها اللجنة ووافق عليها المؤتمر المشترك ، فمنها ما كان متعلقاً بالأساسيات التى يتعين الالتزام بها وأهمها التمسك بالانتماء المصرى والعربى ، وبالقيم الدينية والروحية والتراث الحضارى ، وبالوحدة الوطنية وبالنظام الاشتراكى القائم على تحقيق الكفاية والعدل . ومنها عدم جواز السماح بإقامة منبر على أساس فئوى أوطبقى ، وأن يؤكد برنامج المنبر على تبنى المبادئ الأساسية لثورتى ٢٣ يوليو و١٥ مايو ، وأن يقدم المنبر برنامجه من عدد لا يقل عن عشرين عضواً من أعضاء اللجنة المركزية والهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى مصحوباً بنظامه الداخلى ونظام العضوية فيه ، ويعرض ذلك فى اجتماع مشترك للجنة المركزية ومجلس الشعب ، ويتعين عندئذ أن يقر البرنامج عدد من الأعضاء لا يقل عن العشر . وتقرر السماح للمنتمين إلى المنبر بالتقدم باسم المنبر فى الانتخابات العامة لمجلس الشعب التى كانت ستجرى وشيكاً .

ونلاحظ منذ الآن أن بعض هذه الضوابط والأساسيات قد ظلت عالقة فى ذهن المشرع وهو يعد قانون تنظيم الأحزاب السياسية بعدها .

المهم أن المنابر أو التنظيمات الثلاثة كما سميت بعدها قد نشأت كأجنحة داخل الاتحاد الاشتراكى ، ولم تكن نشأتها مصطنعة بل كانت تمثل واقعاً دلت عليه الممارسة وحسبما عبر الرئيس أنور السادات فى خطابه الهام فى ١٤ مارس عام ١٩٧٦ الذى أعلن فيه إلغاء المعاهدة السوفييتية، كما أعلن فيه ترحيبه بقيام المنابر ، فإن الاتحاد الاشتراكى هو الوعاء الذى يحتوى المنابر الثلاثة ، وكان المفروض أن يعاد تشكيل اللجنة المركزية ، وأن تشكل اللجنة التنفيذية العليا لتمثل فيها هذه المنابر .

وقد أسلفت أن تقرير لجنة العمل السياسى كان قد انتهى إلى تطلب أن يقدم طلب تأسيس المنبر من عشرين عضواً من أعضاء اللجنة المركزية ومجلس الشعب ،

ولكن الأمر قد انتهى فى اجتماع الهيئة البرلمانية فى ١٧ مارس عام ١٩٧٦ إلى تخفيف هذا القيد والاكتفاء بأن يكون الطلب مقدماً من عشرة أعضاء بعد ما تبين الصعوبات التى قد تواجه منبرى اليمين واليسار فى تجميع هذا العدد فى ظل الظروف التى كانت قائمة وقتئذ . وفى المؤتمر المشترك الذى عقد فى ٢٩ مارس تمت الموافقة بين تصفيق الأعضاء على التنظيمات الثلاثة وأعلن عن قيامها .

ويحتاج الأمر هنا إلى وقفة قصيرة ولكن صريحة . فالتنظيمات الثلاثة كانت تمثل اتجاهات بدت فعلا فى ممارسات مجلس الشعب ولها جذورها فى المجتمع ، ومن هنا فلا يمكن وصفها بأنهامصطنعة ، ولكن تخفيف شروط إقامة هذه التنظيمات تسهيلاً لقيامها هو الذى أوجد انطباعاً بهذا الاصطناع ، وإنى أذكر تلك الجهود التى بذلت وقتئذ لإتاحة الفرصة لبعض الأعضاء لكى ينخرطوا فى هذه المنابر تسهيلا لقيامها . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه إذا كانت هذه المنابر تمثل اتجاهات قائمة فعلا فى المجتمع ، فقد ظل التساؤل قائماً حول ما إذا كان دعاة هذه المنابر من أعضاء اللجنة المركزية ومجلس الشعب هم الممثلون الحقيقيون لهذه الاتجاهات ، وما مدى ارتباطهم بالقواعد الشعبية فى ذلك . وقد كان هذا التحفظ قليل الأهمية وقتئذ طالما أن هذه المنابر قد نشأت كأجنحة داخل الاتحاد الاشتراكى ومن بين أعضاء اللجنة المركزية ومجلس الشعب ، وقد كان المفروض أن تخوض الانتخابات العامة بعدها وفى خلال هذه الانتخابات يمكن أن تصبح الصورة أكثر تحديداً .

وجرت الانتخابات فعلا وتقدم المرشحون فيها بأسماء التنظيمات الثلاثة وفاز فيها التنظيم الغالب وهو الوسط بأغلبية ساحقة . ولا أعتقد مع ذلك أن هذه الانتخابات – برغم حيدتها ونزاهتها – قد ارتكزت أساساً على برنامج كل تنظيم . وربما كان الانطباع الوحيد الغالب أن تنظيم الوسط هو تنظيم النظام الذى تنتمى إليه الحكومة القائمة والذى خلف الاتحاد الاشتراكى . . فلم تكن فسحة الوقت كافية لكى

تستوعب جماهير الناخبين هذه البرامج وتقارن بينها وتنتهى إلى رأى فيها ، كما لم تكن الفسحة كافية للتنظيمات ذاتها لكى تشرح برامجها . ومن ثم فقد كان للمفاضلة الشخصية بين المرشحين أثرها البارز . وإلا فكيف نعلل أن يفوز فى نفس الدائرة مرشح عن تنظيم الوسط وآخر عن تنظيم اليسار . وكيف نعلل أن تنظيم الوسط وهو تنظيم الغالبية قد تقدم بأكثر من مرشح فى الدائرة الواحدة ، يتنافسون للفوز تحت مظلة نفس البرنامج ، وأن عدداً كبيراً من المرشحين المستقلين قد فازوا فى الانتخابات وبعضهم لم يكن عضواً فى الاتحاد الاشتراكى . ولكن يمكن القول بأن الإعلان عن التقدم باسم تنظيم معين ربما كان سبباً فى إحباط فرص الفوز لدى المرشح . وبعبارة أخرى ربما لم يستفد المرشح من إعلان ترشيحه مثلا باسم تنظيم الوسط ولكنه ربما أضير بإعلان ترشيحه باسم تنظيم اليسار أو اليمين !

وعلى أى حال لا أريد أن أمضى فى تحليل نتائج الانتخابات الأخيرة إلا بالقدر اللازم لإلقاء الضوء على التطور الذى جرى نحو الانتقال إلى إقامة الأحزاب . وفى رأيى أن تجربة التنظيمات السياسية كأجنحة داخل الاتحاد الاشتراكى لم تكن قد نضجت تماماً ، وكانت تحتاج إلى فترة حضانة كافية لكى تنشأ الأحزاب بعدها نشأتها الطبيعية .

فقبل أن تتم دراسة وضع الصحافة فى ظل نظام التعدد ، وقبل أن يتم وضع ميثاق شرف لآداب العلاقة بين التنظيمات وفق ما دعا إليه الرئيس ، وقبل أن يتم جلوس ممثلى التنظيمات الثلاثة حول مائدة اللجنة التنفيذية العليا كما كان متوقعاً — كان دور الاتحاد الاشتراكى كوعاء لهذه التنظيمات قد اضمحل عملا وسرى بين الناس تطلع «مُلحّ» إلى إقامة أحزاب سياسية .

فرأينا فى ذلك الحين من يتقدم إلى محكمة القضاء الإدارى طالبا الحكم بعودة الوفد تأسيسا على عدم دستورية التنظيم السياسى الواحد ، ورأينا من أعلن فعلا عن

تأسيس حزب متحديا بذلك ما كان يقضى به قانون الوحدة الوطنية الذى حظر إقامة تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكى ، واستمعنا إلى حجج كثيرة تبدى تأييدا لهذا الاتجاه من الناحية الدستورية والقانونية بمقولة إن الدستور لم ينص على أن الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الوحيد أو بمقولة أن الدستور قد كفل حرية تكوين الجمعيات وأن الحزب لا يعدو أن يكون جمعية سياسية . . وهو خطأ وقعت فيه اللجنة التشريعية لمجلس الشعب نفسها فى تقريرها عن قانون تنظيم الأحزاب السياسية .

ويبدو أن الحنين إلى القفز بسرعة إلى الأحزاب السياسية تحت تأثير التغيرات الجديدة وهو حنين اتحدت فيه معظم الاتجاهات ، من اتجاه يرى فى عودة الأحزاب وسيلة للعودة إلى الحريات الليبرالية بما فيها حرية رأس المال ، والتخلص من الارتكاريا التى كانت كلمة الاشتراكية تثيرها عنده ، واتجاه يرى أن الاتحاد الاشتراكى لم يعد تعبيراً صادقاً عن التطور الاشتراكى الصحيح ويرى فى قيام الأحزاب ما يكفل له الانطلاق نحو مزيد من الدعوة الاشتراكية – يبدو أن هذا الحنين أياً كان مصدره ، هو الذى كان مسئولا عن محاولة تلمس مخرج دستورى يسمح بقيام الأحزاب – ومع ذلك فإن القول بأن الدستور لم ينص على أن الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الوحيد ينقضه أى فهم صحيح لفكرة الاتحاد الاشتراكى كأداة للتحالف ، وينقضه أن الثورة فى ١٩٥٣ لم تقتصر على حل الأحزاب السياسية القائمة ، بل حظر إنشاء أحزاب سياسية جديدة ثم حصنت ذلك بنص فى دستور ١٩٥٦ .

أما القول بأن الدستور الحالى قد كفل حرية إنشاء الجمعيات ، فلا يضيف جديداً لأن مثل هذا النص كان موجوداً فى جميع الدساتير السابقة وكان المقصود به الجمعيات الاجتماعية والخيرية التى وجد لها قانون ينظمها ويحظر عليها الاشتغال

بالسياسة . بينما صب البعض كل جام غضبه على قانون حماية الوحدة الوطنية وكأنه المسئول عن حظر قيام الأحزاب ، فى حين أن النص فى هذا القانون على أن الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الواحد وعلى حظر إقامة تنظيمات سياسية خارجه إنما جاء تسجيلا لواقع كان قائما من قبل .

وهكذا فإنه عند افتتاح دور الانعقاد الأول لمجلس الشعب بعد الانتخابات الأخيرة ألقى الرئيس السادات خطابا أعلن فيه أنه قد اتخذ قراراً سياسيا شكلته ما أملته المعركة الانتخابية وما أبرزه فيها الشعب من إرادة ، ووصفه بأنه قرار سيظل تاريخيا مرتبطا بهذا المجلس وبيوم افتتاح دورته الأولى وهى أن تتحول التنظيمات السياسية الثلاثة ابتداء من هذا اليوم إلى أحزاب وأن ترتفع يد الاتحاد الاشتراكى بالضرورة نهائيا عن الأحزاب ليصبح كل حزب حرا تماماً فى إدارة نشاطه فى حدود القوانين والدستور فلايبقى للاتحاد الاشتراكى فى المرحلة المقبلة إلا ثلاثة أمور : التنظيمات الجماهيرية المساعدة كتنظيم المرأة والشباب من مرحلة الطلائع والمشاركة فى ملكية الصحف حتى لاتعود تلك الأجهزة بالغة الأهمية ملكاً لأفراد مع ضمان فرص التعبير للأحزاب الثلاثة وأخيراً لجنة مركزية موسعة تصبح بمثابة المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى وتكون مهمتها الأساسية هى المحافظة على صيغة التحالف. وأنه مهما اختلفت الأحزاب فى برامجها فهى ملتزمة بأسس ثلاثة لاخلاف عليها هى الوحدة الوطنية وحتمية الحل الاشتراكى والسلام الاجتماعى .

كان هذا هو مجمل خطاب الرئيس الذى استقبل من أعضاء المجلس بعاصفة من التصفيق والترحيب ومع ذلك فإن الرئيس لم يصادر على المجلس حقه الدستورى فى أن يتبنى الرأى الذى قد يراه ، فقد أشار إلى أنه وإن كان يرى أن الدستور يتسع لهذا التطور الجذرى فى البناء السياسى ، فإن هذا أمر لمجلس الشعب بحثه وتأمله وأنه ربما كانت هناك نصوص أخرى لابد أن يراجعها مجلس الشعب على ضوء هذا القرار .

وكان هذا الخطاب بمثابة إشارة الانطلاق التى كانت تنتظرها التنظيمات التى لم تطق صبرا على الانتظار حتى يصدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية وحتى يتم بحث ماإذا كان السماح بقيام أحزاب سياسية يحتاج إلى تعديل دستورى فأعلنت عن نفسها كأحزاب سياسية وفرضت ذلك عملا .

وهنا تبرز جملة أسئلة هامة :

أكان الأمر يحتاج إلى تعديل دستورى ؟ أكان الأمر يحتاج إلى صدور قانون تنظيم الأحزاب ؟ وهل أطلق هذا القانون حرية تكوين الأحزاب ؟ وماهى الضوابط التى وضعها . . وهل تعدت التنظيم إلى التقييد؟ وهل استوعبت الأحزاب السياسية القائمة القوى الاجتماعية كلها واتجاهاتها المختلفة ؟ وماهو مستقبل « التحالف » فى ظل نظام الأحزاب ؟